eISSN 2600-8408
http://journals.iium.edu.my/al-fiqh
Pp. 5 - 18

أثر الانتماء الحزبي والمناطِقي في ازدياد ظاهرة الطلاق في زنجبار: دراسة مقاصدية

بلال جمعة رمضان[١]، عارف علي عارف[٢]، حسام الدين الصيفي[٣]

ملخص البحث

هذه الورقة تتحدث عن أثر الانتماء الحزبي في ازدياد ظاهرة الطلاق في زنجبار، ويتناول الباحث لمحة تاريخية عن دخول الإسلام في زنجبار واقتصادها، وعن تاريخ الأحزاب السياسية فيها قبل الاستقلال وبعده. كما تشير الدراسة إلى أن نسبة الطلاق في زنجبار مرتفعة. والمنهج المتبع في هذه الورقة هو المنهج الوصفي والمنهج التحليلي إضافة إلى الدراسة الميدانية. وقد توصلت الدراسة إلى أن من أهم الأسباب التي تشجع على ازدياد ظاهرة الطلاق في زنجبار: الانتماء إلى الأحزاب السياسية، والاختلاف بسبب الانتماء إلى جُزُر تنزانيا من جزيرة إلى جزيرة أخرى، ويرجع سبب ذلك إلى الجهل بالدين، وعدم معرفة مقاصد أواصر الأسرة، إضافة إلى العنصرية الحزبية والمناطقية. وتكمن مشكلة البحث في بيان اهتزاز الحياة الزوجية وعدم استقرارها في زنجبار للسببين المذكورين خلافًا لما هو عليه بقية الدول، وبيان الدوافع والعوامل المؤدية لهذه المشكلة التي تسبب تفكك الأسر، وعلاج ذلك في ضوء مقاصد الشريعة. ويحتوي هذا البحث على ثلاثة مباحث. فالمبحث الأول سيتحدث عن تاريخ دخول الإسلام والأحزاب السياسية في زنجبار، والمبحث الثاني سيتطرق إلى أثر الانتماء السياسي في ازدياد ظاهرة الطلاق في زنجبار، والمبحث الثالث عن دور مقاصد الشريعة في الحدّ من وقوع الطلاق بسبب الانتماء الحزبي والمناطِقي.

الكلمات المفتاحية: الانتماء، الحزبي، المناطِقي، الطلاق، المقاصد

Party and Regional Affiliations in Increasing the Phenomenon of Divorce in Zanzibar: A *Maqasidic* Study

Abstract

This study deals with the impact of party affiliation on the rise of the phenomenon of divorce in Zanzibar. It also provides a historical overview of the entry of Islam, its economy and history of political parties before and after independence of the country. Pointing to the high rate of divorce in Zanzibar, this study identifies major reasons behind it, which include affiliation to various political parties, discrimination based on the variances of islands, ignorance about religious teachings, inefficient knowledge about the purposes of familial relationships, regional chauvinism and political party racism. The statement of the problem in this research is that in contrast to rest of countries, the high rate of divorce phenomenon in Zanzibar is repercussion of the affiliation to various political parties and belonging to different islands. Likewise, this study digs out the motives of this problem which causes the disintegration of families and its solutions in light of maqāṣid al-Sharīʿah. This research contains three chapters. The first chapter analyses the history of advent of Islam and political parties to Zanzibar; second chapter deliberates on consequence of political affiliation in the rise of divorce rate in Zanzibar and third chapter discusses the role of maqāṣid al-Sharīʿah in reducing the occurrence of divorce because of party and regional affiliations.

Keywords: Affiliation, Party, Regional, Divorce, Maqāṣid al-Sharīʿah

[١] طالب دكتوراه بقسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. ramadhanmajuva@gmail.com

[٢] الأستاذ بقسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. arif.ali@iium.edu.my

[٣] الأستاذ المشارك بقسم الفقه وأصول الفقه، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. hossam@iium.edu.my

المحتوى

المقدمة ٦
المبحث الأول: تاريخ دخول الأحزاب السياسية إلى زنجبار ٧
المطلب الأول: لمحة موجزة عن زنجبار ٧

المطلب الثاني: دخول الإسلام في زنجبار ٨
المطلب الثالث: تاريخ الأحزاب السياسية في زنجبار ٨
المبحث الثاني: أثر الانتماء السياسي في ازدياد ظاهرة الطلاق في زنجبار ٩
المطلب الأول: مفهوم الطلاق ومشروعيته ومقاصده ٩
المطلب الثاني: ازدياد ظاهرة الطلاق في زنجبار ١٠
المطلب الثالث: الانتماء السياسي وأثره على الحياة الزوجية في زنجبار ١١
المبحث الثالث: دور مقاصد الشريعة في الحدّ من وقوع الطلاق بسبب الانتماء الحزبي والمناطِقي ١٤
الخاتمة ١٥
المصادر ١٦

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فمظاهر اعتناء الإسلام بالأسرة كثيرة، حيث وضع لها أحكامًا وضوابط؛ لصيانتها عن التفكك، "وعالج جوانبها معالجةً تجعل أفرادها يعيشون أقوياء متماسكين، تقوم حياتهم على أساس من المحبة والمودة والوفاء في ظل نظام أسري يسعد فيه الآباء، ويهنأ الأبناء، حتى تتكون اللبنة الأولى في المجتمع الإسلامي تكوينًا يجعله مجتمعًا فاضلا عزيزًا قويًا" (الشاذلي، ١٤٠٩هـ).

وأوضحت الشريعة الإسلامية مقاصد الزواج من حفظ النسل وتحقيق السكن، بأن يعيش الزوجان على المودة والرحمة، وحذَّرت من كل ما يحول عن مقاصد الزواج السعيد، وذلك بوضع أسس المعاشرة بين الزوجين بالمعروف والاحترام المتبادل. ولكن قد يعتري هذا البناء ما يحول دون الوصول إلى مقاصده السامية بسبب من الأسباب، سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو أسرية، فتتساقط لبناته، حتى ينهدم بناؤه.

ومن الأمور التي تهدد كيان الأسرة وتزعزع استقرارها في زنجبار قضية ارتفاع ظاهرة الطلاق؛ بسبب الانتماء إلى الأحزاب السياسية، أو بسبب الانتماء المناطقي، أو العنصرية، أو بسبب آخر، مما يؤدي إلى آثار سلبية على الأسرة والمجتمع، وقد بين محمد أرفين ونورلية إبراهيم (٢٠١٢م)، في دراساتهم بأنّ ظاهرة الطلاق مشكلةٌ خطيرةٌ، يعاني منها المجتمع الزنجباري، وأنّ نسبتها مرتفعة جدًا، وأنّ هذه المشكلة تتزايد يومًا بعد يوم، وتذكر دراسة محمد حاج مقام (٢٠١٢م) أن ظاهرة الطلاق منتشرة في زنجبار؛ بسبب الزواج الإجباري، وذكر أن نسبة ممارسة هذا النوع من الزواج عالية جدًا في المجتمع الزنجباري، وتذكر دراسة أخرى أنّ نسبة الطلاق في زنجبار مرتفعة؛ وذلك لأسباب عدّة، منها: المشكلة الاقتصادية، والسُّكر، وغياب دور الوالدين، وغير ذلك (حاج، ٢٠١٣م)، ودراسات أخرى تبين أنّ التعارض والتنافس بين الأحزاب السياسية في زنجبار أدَّيا إلى فشل التعاون والتعايش بين بعض سكانها، وتمزيق الوحدة الاجتماعية فيها (مالينغو، ٢٠١٧م).

وهذا الموضوع بالذات لم يُعط عنايةً كبيرةً لدى الباحثين المحلّيين، ولم يُدرس دراسةً مقاصدية؛ لهذا أراد الباحث أن يقوم بدراسة جدية؛ للكشف عن خطورة

هذا الأمر ومآلاته وفق مقاصد الشريعة؛ لسدّ جزء هامّ من حاجة المجتمع الزنجباري في مجال الأحوال الشخصية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ازدياد ظاهرة الطلاق بسبب الانتماء الحزبي والمناطقي في زنجبار، خلافًا لما هو عليه الحال في بقية الدول، حيث يغيب استقرار الحياة الزوجية بسبب الانتماء الحزبي أو المناطقي، فما الدوافع والعوامل الكامنة وراء هذه النتيجة المأساوية في تفتيت الأسرة؟ وما علاج ذلك في ضوء مقاصد الشريعة؟

منهج البحث:

يستخدم الباحث المناهج الثلاثة التالية:

١. **المنهج الوصفي**: وذلك بمراجعة ما كتبه العلماء مما له صلة بالموضوع، وتوصيف الحالة، وكشف ما يتطلب الأمر كشفه وبيانه، كما يصف حالة الانتماء الحزبي أو الانتماء إلى جزيرة ما، وآثاره في الحياة الزوجية، ودراسة الحالة وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.

٢. **المنهج التحليلي**: يستخدم الباحث هذا المنهج؛ لتحليل وضع الأسرة المسلمة في زنجبار، وتحليل الأسباب والظروف والآثار المترتبة على الانتماء الحزبي؛ حتى يتوصل إلى العلاج المناسب وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.

٣. **المقابلات الشخصية**: تستخدم لمعرفة أثر الانتماء الحزبي والمناطقي في ازدياد نسبة الطلاق في زنجبار؛ لإثراء البحث بالمعلومات والحقائق الموثوقة بأكبر قدر ممكن.

المبحث الأول: تاريخ دخول الأحزاب السياسية إلى زنجبار

يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب، حيث يتكلم الباحث عن لمحة موجزة عن زنجبار، فيما يتعلق بموقعها وتاريخ الإسلام والأحزاب السياسية فيها.

المطلب الأول: لمحة موجزة عن زنجبار

تقع جزيرة زنجبار في ساحل شرق إفريقيا، وهي مكونة من جزيرتين كبيرتين، هما: بمنبا، وأنغوجا (Unguja and Pemba)، وهي تابعة لجمهورية تنزانيا، وعلى الرغم من أنه تمَّ اتحاد البلدين (تنغنيك وزنجبار) في الحكومة والحزب، لكنها تتمتع بسلطة ذاتية في بعض الشؤون؛ إذْ لها رئيسها الخاص، ونظام خاص بها في المحاكم والمجلس التشريعي (تقرير حقوق الإنسان، ٢٠١٠م؛ Stiles، ٢٠١٢: ٦٠٠). ويبلغ عدد سكانها ١,٣٠٣,٥٦٨، وذلك حسب التعداد السكاني لعام ٢٠١٢م (سعيد، ٢٠١٣م).

ويقوم اقتصاد زنجبار على الزراعة والسياحة، وتشتهر بزراعة القرنفل وجوز الهند والجزر إضافة إلى صيد الأسماك؛ لأنها محاطة بالمياه من جميع نواحيها. وقد حظيت الزراعة باهتمام كبير في زمن السلطان السيد سعيد بن سلطان، حيث شجع رعاياه على الاهتمام بالزراعة، وكان هو بنفسه يمتلك ٤٥ مزرعة. كما تعتبر الزراعة مهنة ذوي اليسار في زنجبار (المحذوري، ٢٠١٤م: ٣٣)، وقد جاء في بعض الدراسات أنّ القطاع الزراعي هام في الاقتصاد الزنجباري؛ وذلك لاعتماد ما يقارب ٤٠٪ من سكانها عليه في حياتهم اليومية (ANGOZA.207: 11). وتشتهر زنجبار بزراعة القرنفل

عالميًا إلى يومنا هذا، ويعد عماد إنتاجها، ويعود الفضل للسلطان السيد سعيد؛ لأنه أول من أدخل زراعة القرنفل في زنجبار (المحذوري، ٢٠١٤م: ٤٤).

المطلب الثاني: دخول الإسلام في زنجبار

"كان دخول الإسلام في هذه المنطقة مرتبطًا بوصول الهجرات العربية والشيرازية إلى شرقي إفريقيا في نهاية القرن الهجري الأول، ومن أوائل الهجرات هجرة من قبيلة الأزد في سنة ٩٥هـ، وهجرة من قبيلة الحارث، ثم تلتها هجرات من الشيرازيين، وهكذا نقلت هذه الهجرات الإسلام إلى شرق إفريقيا في وقت مبكر، وأصبحت زنجبار القطب الرئيسي لانتشار الدعوة الإسلامية" (بكر، ١٤٥٠هـ، ١١٧/٢)؛ وذلك أن المسلمين كانوا يتاجرون، وفي نفس الوقت يقومون بالدعوة، وخاصة العرب اليمنيين والعمانيين وجماعة من الشيرازيين. والفضل الأكبر يرجع إلى السلطة الحاكمة في عمان، التي حكمت جزيرة زنجبار أكثر من ثلاثة قرون، فلهم دور بارز في تكوين المجتمع الإسلامي في شرق إفريقيا؛ حيث حملوا مع تجارتهم إلى شرق إفريقيا وزنجبار خاصة سلاح الدين والثقافة والحضارة (المحذوري، ٢٠١٤م: ١٨٣)، فكان معظم التجار يجمعون ما بين حرفتي التجارة والتعليم، فكانوا ينشؤون كتاتيب لتعليم القرآن، ويبنون مساجد؛ لأداء شعائر الدين الحنيف في المكان الذي يستقر بهم المقام، فكانوا يُعَلِّمون أهل المناطق التي يفدون إليها قواعد الإسلام، فانتشر بذلك الإسلام في زنجبار والساحل الشرق الإفريقي عمومًا (المحذوري، ٢٠١٤م: ٢٠٢).

ومعظم سكان زنجبار ينتمون إلى مذهب الإمام الشافعي، كما يوجد من ينتمي إلى مذهب الإباضية؛ لأن العمانيين حكموا زنجبار ما يقارب ثلاثة قرون (Mwinyi, 2013:116).

المطلب الثالث: تاريخ الأحزاب السياسية في زنجبار

يرجع تاريخ الأحزاب السياسية الزنجبارية بداية إلى الخمسينات إلى أن حصل الانقلاب في عام ١٩٦٤م، والفترة ما بين ١٩٥٧م و١٩٦٣م تسمى الفترة السياسية؛ حيث نشأ العديد من الأحزاب السياسية في ذلك الوقت، ومنها: الحزب الوطني (ZP)، الذي أنشئ لمواكبة مصالح الفلاحين في جزيرة بنمبا ضد الاستعمار، وحزب الشعب الجمهوري (ZNP)، والحزب الشيرازي (ASP)، وحزب الشعب في زنجبار وبمنبا (ZPPP). وفي عام ١٩٦١م كانت المنافسات السياسية خطيرةً جدًّا؛ مما أدى إلى أعمال العنف والقتل على نطاق واسع، وأعقب ذلك قتل ٦٩ شخصًا، ومعظمهم كانوا من الفقراء (شريف، ٢٠٠١م: ٣٠٩؛ الغساني، ٢٠١٠م: ٤).

من ناحية أخرى أقيمت الانتخابات الأخيرة قبل استقلال زنجبار بزمن يسير، وقد حقق التحالف بين حزب الشعب الجمهوري (ZNP)، وبين حزب الشعب (ZPPP) في زنجبار وبمنبا، ١٨ مقعدًا برلمانيًا، وكان لهما قاعدة قوية في جزيرة بمنبا، حيث حصلا على ٥٦% من الأصوات، ومن جانب آخر فاز الحزب الشيرازي (ASP) بنسب ٤٤% من الأصوات، وحصل على ١٣عضوًا فقط في البرلمان (شريف، ٢٠٠١م: ٣٠٩؛ الغساني، ٢٠١٠م: ٤).

إن الصراع والتنافس بين الأحزاب السياسية في زنجبار لهما جذور تاريخية قبل الاستقلال وما بعده بيسير.

وبعد الثورة الانقلابية التي وقعت في ١٢ يناير ١٩٦٤م، والتي انتهت بإراقة الدماء في الجزيرة (شريف، ٢٠٠١م: ٣٠٩؛ الغساني، ٢٠١٠م: ٤)، كانت بداية السيادة لحزب واحد هو الحزب الشيرازي (ASP)، ووقعت هذه الثورة بعد استقلال زنجبار بزمن يسير، حيث استقلت من أيدي المستعمرين في ديسمبر ١٩٦٣م.

وبعد مضي فترة وجيزة من حادثة الانقلاب، اتحدت زنجبار وتنغنيك (Tanganyika and Zanzibar) في إبريل ١٩٦٤م، كما اتحد حزب (ASP) والحزب الاتحادي الإفريقي في تنغنيك (TANU)، فكُوِّن الحزب الثوري (CCM)، كانت هذه بداية نظام الحزب الواحد، وأُلغي نظام تعدد الأحزاب، واستمر هذا الوضع إلى سنة ١٩٩٢م، حيث أعادت دولة تنزانيا نظام تعدد الأحزاب، وأهم انتخابات شارك فيها عدد من الأحزاب السياسية كان في عام ١٩٩٥م، وهذا يعتبر بداية جديدة لنظام تعدد الأحزاب السياسية في تنزانيا وزنجبار إلى يومنا هذا (Jjauko& Muriuki. 2010: ix). وقد فُتِحَ باب النزاعات السياسية منذ تلك السنة، واستمرت المنافسات والشجار والتقاطع؛ لأجل الاختلاف السياسي من حزب إلى حزب آخر إلى يومنا هذا.

المبحث الثاني: أثر الانتماء السياسي في ازدياد ظاهرة الطلاق في زنجبار

ويتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب، هي:

المطلب الأول: مفهوم الطلاق ومشروعيته ومقاصده

أولًا: مفهوم الطلاق

الطلاق في الشرع: هو رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص (ابن الهمام، ١٤١٠هـ، ٣: ٤٤٣؛ الشربيني، ٤٢٢هـ، ٤: ٤٥٤؛ ابن قدامة، ١٤١٧هـ، ١٠: ٣٢٣).

والفرقة بين الزوجين قد تكون بالطلاق، أو الفسخ، أو المخالعة، وذلك بسبب من الأسباب التي تحول دون تحقيق مقاصد الزواج، فيضطر العاقدان إلى إنهاء العقد بالطلاق أو الفسخ (ابن الهمام، ١٤١٠هـ، ٣: ٤٤٣؛ الشربيني، ٤٢٢هـ، ٤: ٤٥٤؛ ابن قدامة، ١٤١٧هـ، ١٠: ٣٢٣).

ثانيا: مشروعية الطلاق

ثبتت مشروعية الطلاق بالكتاب والسنة والإجماع، ومن هذه الأدلة: قوله تعالى: ﴿**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**﴾ [البقرة ٢٢٩]، فقوله تعالى: ﴿**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ**﴾ يشير إلى مشروعية الطلاق، قال القرطبي: "والطلاق مباح بهذه الآية وبغيرها" (القرطبي، ١٣٨٤هـ، ٣: ١٢٦).

ومن السنة، ما روى ابن عمر ﷺ أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمرُ بن الخطاب رسولَ الله ﷺ عن ذلك، فقال رسول الله ﷺ: (مُرْهُ فَلْيُرَاجِعْهَا، ثُمَّ لِيُمْسِكْهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ، ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمَسَّ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ)، (البخاري، كتاب الطلاق، باب قول الله تعالى: ﴿**يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ**﴾ [الطلاق: ١]، ج٣، ص٤١٠، رقم الحديث: ٥٢٥١؛ مسلم، كتاب

الطلاق، باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتها، ج٢، ص١٠٩٣، رقم الحديث: ١٤٧١).

وما روى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، طَلَّقَ حَفْصَةَ، ثُمَّ رَاجَعَهَا)، (ابن ماجه، ج١، ص٦٥٠، رقم الحديث ٢٠١٦؛ النسائي، ج٦، ص٢١٣، رقم الحديث: ٣٥٦٠. حديث صحيح)، دلّ الحديثان على أن الطلاق مشروع، وفعله ﷺ يبين على جوازه ومشروعيته، فلو لم يكن ذلك مشروع لما فعله ﷺ.

أما الإجماع، فقد أجمع أهل العلم على جواز الطلاق، (القرطبي، ١٣٨٤هـ، ٣: ١٢٦). والمعقول دالٌّ على جوازه، فإنه ربما فسد الحال بين الزوجين، أو عرض لهما أمر، فيصير بقاء النكاحِ مفسدة وضررًا مجردًا بإلزام الزوج النفقة والسكنى، وحبس الزوجة مع سوء العشرة والخصومة الدائمة من غير فائدة، فاقتضى الحكمة في ذلك شَرْع ما يزيل النكاح؛ لتزولَ المفسدةُ والضرر الحاصل منه (الشربيني، ٤: ٣٥٤؛ ابن قدامة، ١٠:٣٢٣؛ الزحيلي، ١٤٢٨هـ، ٩ :٦٨٧٤).

ثالثا: مقاصد الطلاق

المقاصد اصطلاحًا: "هي الغاية التي من أجلها وضعت تلك الشريعة في كلياتها وجزئياتها، متحرّية أن تجرى حياة الإنسان المشرّع له على ما فيه خيره وصلاحه" (النجار، ٢٠١٢م:١٦).

وشُرِعَ عقد الزواج بقصد حفظ النسل، وإقامة المؤسسة الأسرية وتثبيتها على السكينة والمودة والرحمة، ولكن قد يعتري هذه المؤسسة ما يحول دون تحقيق مقاصدها؛ لسوء العشرة بين الزوجين بسبب من الأسباب؛ فشرع الطلاق للحد من الضرر الذي يلحق أحد الزوجين أو كليهما.

وقررت الشريعة الإسلامية حقّ الطلاق نعمة وتوسعة على الزوجين عند فشل الحياة الزوجية، وهو الطريق الوحيد للخلاص من الزواج الذي لا يؤتي ثماره، ويعتبر الطلاق من وسائل تحقيق سعادة المتزوجين عند فشل الزواج في تحقيق أهدافه، وأنه طريق المحافظة للرجل والمرأة من التعرض للأخطاء ووساوس الشيطان (عودة، د،ت: ٤٨)، وشرع الطلاق "بناء على ارتكاب أخف الضررين عند تعسُّر استقامة المعاشرة، وخوف ارتباك حالة الزوجين، وتسرب ذلك إلى ارتباك حالة العائلة" (ابن عاشور، ١٤٢١هـ: ٤٤٧).

يقول جمال الدين عطية (١٤٢٤هـ: ١٤٩): "وإذا كان الزواج من مرتبة الضروريات وسد طرق الإغراء من الأحكام المكملة له، فإن تعدد الزوجات [بشروطه] والطلاق [بشروطه] من مرتبة الحاجيات؛ لرفع الحرج الحادث في الحالات التي شرعا لأجلها". وبالجملة شرع الطلاقُ؛ ليكون وسيلة للتخلّص من زوجية لا خير في بقائها، بحيث يتعذر معها أداء حقوقها وواجباتها، وشرع إيقاعه على سنن يكفل تدارك الخطأ (خلاف،١٣٥٧هـ: ١٣٤).

المطلب الثاني: ازدياد ظاهرة الطلاق في زنجبار

إن نسبة الطلاق في زنجبار مرتفعة، وتزيد خطورته يومًا بعد يوم، فقد نقلت الصحيفة اليومية في تنزانيا "صحيفة المواطن" (The citizen)، التي صدرت يوم الإثنين، بتاريخ: ٢٠١٤/١٢/٢٢م في تقرير خاص عن معدل

الطلاق في زنجبار، فذكرت أن معدّل الطلاق في زنجبار وصل إلى ما يقارب ٣٢٪، وأفادت بأن أكثر من ٥٠٠ حالة طلاق صدر في إحدى محاكم القضاة في زنجبار خلال شهر يناير إلى سبتمبر ٢٠١٤م.

وذكر نائب القاضي في زنجبار الشيخ حسن غوال عند حديثه مع الإعلاميين أنّ نسبة الطلاق ما زالت مرتفعة على الرغم من محاولات الحكومة لتقليله، وقال: بأن ألفا وستمائة حالة الطلاق صدرت خلال السنة الماضية، وذلك في ستة من محاكم القضاة في جزيرة أنغوجا وحدها، علما بأن لزنجبار إحدى عشرة محكمة، وهناك إحصائيات نشرت في ٢٠١٣م من الوزارة الاجتماعية ورعاية وتنمية الشباب والنساء والأولاد في زنجبار، تشير إلى أن نسبة الطلاق في زنجبار مخيفة حيث وصلت إلى معدل ٣١,٨٪ (Mngodo, 2014). كما تشير التقارير الخاصة بجزيرة أنغوجا من سنة ٢٠٦م إلى ٢٠١٠م، إلى ارتفاع نسبة الطلاق بأرقام ملحوظة خلال هذه السنوات (Mwinyi,2013 :86).

المطلب الثالث: الانتماء السياسي وأثره على الحياة الزوجية في زنجبار

يقصد الباحث بالانتماء السياسي: الانتساب إلى جماعات سياسية معينة متشابهة أفكارها، حيث تمثل رؤية خاصة لمجموعة معينة.

وبيّن فاكي علي في دراسته (٢٠١٧م: ٢٨٠)، أنّ الوحدة الاجتماعية في زنجبار مهددة في أعقاب التوتر السياسي بين الحزبين المتعارضين فيها؛ مما أدّى بدوره إلى فشل التعاون والتعايش بين سكان الجزيرة.

فقد تفرقت بعض الأسر بسبب الانتماء الحزبي؛ مما أدّى إلى الخصومة والكراهية والتقاطع بينهم، وليس هذا فحسب؛ بل وصل الأمر إلى أن بعض الأسر لا تشارك في تشييع الجنازة، إذا كان الميت يخالف الحزب الذي تنتمي إليه، وهذا ما أكدته الصحيفة اليومية في تنزانيا مواناشي (Mwanacnhi) الصادرة في ٦/٢١/ ٢٠١٦م، حيث ذكرت أن الاختلافات السياسية في جزيرة بنمبا أدّت إلى المقاطعة وعدم المشاركة في تشييع الجنازة، وحفلات العرس بين سكانها؛ بسبب اختلاف الانتماء السياسي بين الحزبين الكبيرين في زنجبار (Butahe. 2016).

وهذا مخالف لقواعد الإسلام ومقاصده التي تأمرنا بالاعتصام بحبل الله جميعًا، وتقوية أواصر الأخوة، قال تعالى في كتابه العزيز: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**﴾ [الحجرات: ١٠]، ويقول الرسول ﷺ: (مَثَلُ المؤمنين في تَوَادِّهم وتراحُمهم وتعاطُفهم مثلُ الجسد، إذا اشتكى منه عضو، تَدَاعَى له سائرُ الجسد بالسَّهَرِ والحُمّى)، (مسلم، **صحيح مسلم**، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم، ج٤، ص١٨٠، رقم الحديث: ٢٥٨٦).

ومن أهم الأسباب التي تجعل الحياة الزوجية في زنجبار شرًا مستطيرًا، وجحيمًا لا يطاق، وتنتقل آثارها السلبية إلى الذرية والمجتمع، وتقطع أواصر المحبة والرحمة بين الزوجين: هو هذا الانتماء إلى الأحزاب السياسية، والاختلاف الناشئ عن الانتماء إلى جزر مختلفة، حيث يختلفون من ناحية انتمائهم إلى الأحزاب السياسية، وطبيعة كل منطقة سياسيا واجتماعيا تختلف عن الأخرى، فأهل جزيرة بنمبا معظمهم جذورهم ترجع إلى

أصول عربية، بخلاف أهل جزيرة أنغوجا، رغم وجود عدد من يرجع أصوله إلى العرب، ولكن أقل درجة مقارنة بجزيرة بنمبا.

نعم هناك أسباب أخرى تؤدي إلى ازدياد ظاهرة الطلاق في زنجبار مثل: سوء الاختيار، والتدخل السافر في الحياة الزوجية، والفقر، وغير ذلك، ولكن السياسة وقضاياها، والعنصرية المناطقية من الأمور الحارة في جزيرة زنجبار؛ لما في ذلك من قطع الأخوة والأرحام، وهذا أمر خطير، ويتسع نطاقها؛ لشدة منافسة الأحزاب السياسية على رياسة الجزيرة، رغم وجود العديد من الأحزاب السياسية في زنجبار؛ لكن المنافسة الكبرى تكمن بين الحزبين السياسيين الكبيرين، وهما: الحزب الثوري (CCM)، وهو الحزب الحاكم، وحزب الجبهة المدنية المتحدة (CUF) وهو الحزب المنافس.

فجزيرة أنغوجا مثلا (Unguja) معظم سكانها ينتمون إلى الحزب الثوري، وهو الحزب الحاكم، بينما سكان جزيرة بنمبا (Pemba) معظمهم ينتمون إلى حزب الجبهة المدنية المتحدة (CUF)، وهو الحزب المنافس.

لقد تضافرت الأخبار على أن هناك عدة نساء طلقن في زنجبار بسبب القضايا السياسية، وقد تناقلت شبكات أو وكالات الأنباء هذا الأمر المزعج والمؤسف؛ لما فيه من كسر وحدة الأسرة المسلمة الزنجبارية. وأفادت جريدة الحرية (Independent) الصادرة في يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/١٢/٩م، أنه يصل العدد إلى خمسين امرأةً طلقت في زنجبار؛ لمشاركتهن في الانتخابات الماضية خلاف رغبات أزواجهن. كما ذكر مزور سعيد، منسق الرابطة النسائية لوسائط الإعلام التنزانية في أرخبيل زنجبار: أن تقريبًا ٤٧ امرأةً طلقت بسبب التصويت؛ وذلك لمخالفة أوامر ورغبات أزواجهن، كما أن هناك عددا من النساء لم تشاركن في الانتخابات خوفًا من الطلاق، أو العنف من قبل أزواجهن، بينما اشتكى البعض من إجبارهن على التصويت للمرشحين الذين لا يرغبن فيهم (Issa, Mzuri Issa. 2015.؛ Makoye, Kizito Makoye: 2015).

كما أفادت الصحيفة اليومية السواحيلية في تنزانيا موناشي (Mwanacnhi) (٢٠١٥م)، أنّ قرابة ٤٧ امرأة طلقن في زنجبار بسبب مشاركتهنّ بالتصويت في الانتخابات الحكومية التي أجريت في ٢٥ أكتوبر من سنة ٢٠١٥م، وذكرت أن ٢٤ امرأةً هددن بالطلاق إن اشتركن في الحملة الاجتماعية والسياسية للدعاية للمرشحين قبل موعد التصويت (Salma Said. 2015).

وفي مقابلة أجراها الباحث مع المحامية جميلة محمد، قد صرحت بوصول بعض الشكاوى إلى مكتبها من بعض النساء اللاتي طلقن لأجل مشاركتهن في الانتخابات التي أقيمت في تنزانيا (زنجبار) في أكتوبر عام ٢٠١٥م، فذكرت أن هناك نفرًا من النسوة –حوالي ٤٠ امرأةً– قدمن الشكاوى في مكتبها بدعوى أنهن طلقن بسبب مشاركتهن التصويت في الانتخابات الحكومية رغم منع بعض أزواجهن لهن في مشاركة التصويت، وأوضحت احتمال أن يكون هناك خلافات زوجية من قبلُ، وأُدخِلت القضايا السياسية ضمنيًا (محمد، مقابلة شخصية، ٢٠١٧م).

ويرى الباحث أن هذا يرجع إلى الجهل بالدين؛ لأن الإسلام وضع شروطًا وأركانًا للزواج، كما بين

مبطلاته ودوافع الطلاق ومقاصده، فلا يسوغ لأحدٍ أن يطلق زوجته لقضايا سياسية محضة؛ لأنه مخالف لمقاصد الطلاق كما قررتها الشريعة الإسلامية.

وفي مقابلة أخرى أجراها الباحث مع أحد المطلّقين الذي عرف باسم (م، س)، ذكر للباحث أن زواجه الأول دام لمدة أربع سنوات، ثم طلّق زوجته الحبيبة، وكان سبب الطلاق تدخل أسرته في حياته الزوجية، وذلك بسبب القضايا السياسية والعنصرية والانتماء إلى جزيرة دون أخرى؛ لأن زوجته كانت من جزيرة بنمبا، وهو وأسرته من جزيرة أنغوجا (مقابلة شخصية، ٢٠١٧م). وسبق أن أَشَرْتُ إلى أن معظم أهل جزيرة بنمبا ينتمون إلى حزب الجبهة المدنية المتحدة (CUF)، وهو الحزب المنافس، بخلاف أهل جزيرة أنغوجا؛ لأن الأكثرية ينتمون إلى الحزب الثوري (CCM)، وهو الحزب الحاكم.

ويتضح من أجوبة المقابلات والأخبار المتوفرة أن القضايا السياسية والعصبية المناطقية لها دور في تأجيج نار الحقد والكراهية، مما يؤثر على الحياة الزوجية والاجتماعية، وقد يصل الأمر إلى قطع العلاقة والصداقة والأخوة، وهذا خلاف لمقاصد الشريعة التي تأمرنا بتقوية الأخوة والقرابة، وإن قُدِّرَ الطلاق فينبغي أن يكون بالمعروف، قال تعالى: ﴿**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**﴾ [البقرة ٢٢٩].

ومما سبق بيانه يتجلى للباحث أن الانتماء الحزبي وقضايا السياسة الأخرى والعصبية المناطقية من المؤشرات التي تشكل تهديدًا وخطرًا على الحياة الزوجية، والوحدة الأسرية والاجتماعية في زنجبار، كما تهدد هذه الأسباب نظام التعايش والتسامح السياسي بين أفراد الأسرة الواحدة والمجتمع.

وتظهر للباحث خطورة هذا الأمر، ويرجع سببه إلى الجهل بالدين، وعدم معرفة مقاصد أواصر الأسرة، إضافة إلى العنصرية الحزبية أو المناطقية، وهذا مناف لأسس الإسلام ومقاصده التي تدعو إلى الوحدة والتماسك والتسامح والتعايش، وتنفر من العصبية القبلية أو اللون. والمقاصد الشرعية لا تقتصر على مجال التشريع والفقه فقط، رغم أن هذا الجانب من أبرز جوانبها، لكن نطاقها أوسع؛ لشموليتها جميع حقول المعرفة والفكر والسلوك والسياسة؛ لأنها تهدف إلى تحقيق المصالح في المعاش والممات، ويدخل في ذلك مسائل الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق وغير ذلك (الجندي، ٢٠٠٨م:١٨).

يقول ابن خلدون (١٤٢٥هـ): "وجمع القلوب وتأليفها إنما يكون بمعونة من الله في إقامة دينه"، ولكن إذا كانت لأجل الانتماء الحزبي أو السياسي، فهذا لا يحقق مقاصد الشريعة التي تهدف إلى الوحدة، والمحبة، والتآلف، والتعاون بالبر والتقوى، قال تعالى: ﴿**وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ [الأنفال: ٦٤]. والقلوب إذا مالت إلى أهواء الباطل، وأقبلت على الدنيا الزائلة، حصل التنافس وفشا الخلاف والتقاطع، وإذا أقبلت إلى الحق ورفضت الباطل وزخارف الدنيا، وتوجهت إلى الله بصدق، اتحدت وجهتها، فذهب التنافس، وقلَّ الخلاف، وحسن التعاون

والتماسك، واتسع نطاق الوحدة (ابن خلدون، ١٤٢٥هـ، ١: ٣١٢).

فهذا الكلام يوضح لنا أن طريق الاجتماع على الحق يكون لتحقيق مصالح الدارين، ولكن إذا ساد في نفوس الناس الميل إلى الدنيا، وتركوا حظًّا مما أمروا؛ فنتيجته الخلاف والخصومة، وهذا ما حدث في زنجبار من تفكك الأسر وتقاطعها، وازدياد الطلاق لقضايا السياسية، حيث سادت الكراهية والتباغض بسبب الانتماء الحزبي، فالقريب أصبح قريبك في الحزب، وخصمك هو من خالفك في الحزب بغض النظر عن قرابته النسبية أو الزوجية.

فعلى الدعاة، ورؤساء الأحزاب السياسية، والمهتمين بهذا الموضوع، بيان خطورة هذه الأمور، والدعوة إلى التآلف والتآزر على أساس الدين، ونبذ العصبية بجميع أشكالها، وتقوية رابطة الزوجية على المودّة والرحمة؛ لتحقيق مقاصد النكاح والأسرة.

المبحث الثالث: دور مقاصد الشريعة في الحدّ من وقوع الطلاق بسبب الانتماء الحزبي والمناطِقي

إن حفظ نظام الأمة، وصلاح الإنسان من الأمور التي تسعى مقاصد الشريعة العامة والخاصة إلى تحقيقها (الجندي، ٢٠٠٨م:١٧.)، "وهي الغاية التي من أجلها وضعت تلك الشريعة في كلياتها وجزئياتها، متحرّية أن تجرى حياة الإنسان المشرّع له على ما فيه خيره وصلاحه" (النجار، ٢٠١٢م: ١٦)، فالشريعة الإسلامية تهدف إلى تحقيق مصالح العامة والخاصة؛ لتحقيق سعادة الدارين.

وتكمن أهمية المقاصد الشرعية في تيسير الكثير من الأعباء على المكلفين؛ لأنها قائمة على جلب المنافع ودرء المفاسد، ورفع الحرج والمشقة، والتيسير على المكلفين بعدم تحمّل ما لا يطيقونه (الجندي، ٢٠٠٨م:٩٧)، والغرض من مقاصد الشريعة الإسلامية هو الإصلاح في تصاريف الناس وأعمالهم، وإزالة الفساد، وهو ما يعبر عنه بجلب المصالح ودرء المفاسد (ابن عاشور، : ٢٧٤)، يقول ابن عاشور: "إن المقصد الأعظم من الشريعة هو جلبُ الصلاح ودرء الفساد، وذلك يحصل بإصلاح حال الإنسان ودفع فساده؛ فإنه لما كان هو المهيمن [أي المستخلف] على هذا العالم كان صلاحه صلاحُ العالم وأحواله" (ابن عاشور: ٢٧٦).

وللمقاصد الشرعية أهمية كبرى في توطيد العلاقات الزوجية والأسرية، إذْ نظم الإسلام هذه العلاقة الأسرية نظامًا دقيقًا، وأحاط بها من الأحكام والأركان والشروط بدءا بالخطبة والعقد، وانتهاء بالإمساك بمعروف أو التسريح بإحسان، ومن شأن هذا النظام تحقيق مقاصد الزواج وأهدافها النبيلة، فأوضح ما للزوج وما عليه من الحقوق والواجبات، وهذا يبين أهمية عقد الزواج وكرامته عند الله تعالى، ومكانته في حفظ النسل وكرامة الإنسان (الطيبي، د.ت:٥)، لهذا لا يسوغ لأحد أن يفصم هذه العلاقة الوطيدة بسبب القضايا السياسية أو العنصرية؛ لأن العلاقة الزوجية من أهم العلاقات الإنسانية، حيث تقوم هذه العلاقات على التراحم، والتوادد، والاحترام المتبادل، والشورى، والائتمار

بالمعروف والنهي عن المنكر، والتعاون بين الأسر (الحلو:٧١).

ولما كانت الحياة الزوجية ليست راحة دائمًا وأبدًا، ولا محبّةً واتفاقًا أبدًا، بل فيها راحة ساعة وتعب حينًا آخر، وفيها سرور وحزن، واتفاق واختلاف، ووئامٌ ومشكلات (الشعال، ١٤٣٢: ٢٠٧)، ولما كانت الحياة كذلك، نظّم الإسلام قوانين حلّ الرابطة الزوجية بالمعروف؛ حتّى لا يتضرر طرفٌ من أطراف الزواج، فأرشد إلى طرق الإصلاح بالوعظ والهجر والضرب، قال تعالى: ﴿**وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا**﴾ [النساء: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿**وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا**﴾ [النساء: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ**﴾ [البقرة: ٢٢٩]، فالقصد من هذه الآيات حفظ نظام المؤسسة الزوجية حتّى لا تنهدم، وإذا تعرض لها ما يفسدها، التجأ الزوجان إلى أساليب الصلح أولًا؛ لإنقاذ هذه المؤسسة، وإذا فشلت سبل الإصلاح ففي هذه الحالة يمكن للزوج أن يلتجأ إلى الطلاق أو تطلب المرأة الخلع، درءًا للمفسدة، وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا**﴾ [النساء: ١٣٠].

يقول سيد قطب (١٤١٢هـ: ٢٣٩) في تفسيره: "إذا لم يقدر لتلك المنشأة العظيمة النجاح، وإذا لم تستمتع تلك الخلية الأولى بالاستقرار، فالله الخبير البصير، الذي يعلم من أمر الناس ما لا يعلمون، لم يرد أن يجعل هذه الرابطة بين الجنسين قيداً وسجناً لا سبيل إلى الفكاك منه، مهما اختنقت فيه الأنفاس، ونبت فيه الشوك، وغشاه الظلام، لقد أرادها مثابة وسكناً، فإذا لم تتحقق هذه الغاية –بسبب ما هو واقع من أمر الفطر والطبائع– فأولى بهما أن يتفرقا، وأن يحاولا هذه المحاولة مرة أخرى، وذلك بعد استنفاد جميع الوسائل لإنقاذ هذه المؤسسة الكريمة، ومع إيجاد الضمانات التشريعية والشعورية كي لا يضار زوج ولا زوجة ولا رضيع ولا جنين" (قطب، : ٢٣٩).

وبناء على ما سبق بيانه يتجلى للباحث أهمية المقاصد في حفظ بناء الأسرة من التفكك، وذلك بجلب المصالح ودرء المفاسد، وأن خلاف ذلك يؤدي إلى هدم الأسرة؛ ولهذا نظم الإسلام العلاقات الزوجية والأسرية نظامًا دقيقًا بالأحكام، والأركان، والشروط، والحقوق، والواجبات؛ لكي يقي هذه المؤسسة من الانهدام بغير مبرر شرعيّ.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها:

١. أن النزاعات السياسية بدأت قبل استقلال زنجبار، واستمرت المنافسات والشجار والتقاطع؛ لأجل الاختلاف السياسي بين الأحزاب إلى يومنا هذا.
٢. أن الانتماء إلى الأحزاب السياسية، والاختلاف في الانتماء من جزيرة إلى أخرى، هو من أهم الأسباب التي تؤدي إلى ازدياد ظاهرة الطلاق في زنجبار.

٣. أن هناك عدة نساء طلقن في زنجبار بسبب القضايا السياسية.

٤. يعتبر الانتماء الحزبي من المؤشرات التي تشكل تهديدًا للحياة الزوجية، والوحدة الأسرية والاجتماعية في زنجبار.

٥. يهدد الاتجاه السياسي في زنجبار نظام التعايش والتسامح السياسي بين أفراد المجتمع.

٦. يرجع سبب هذه المشكلة إلى الجهل بالدين، وعدم معرفة مقاصد أواصر الأسرة، إضافة إلى العنصرية المناطقية، وهذا مناف لأسس الإسلام التي تدعو إلى الوحدة والتماسك والتسامح والتعايش، وتنفر من العصبية القبلية أو العصبية إلى اللون أو المنطقة.

٧. أن طريق الاجتماع على الحق يكون لتحقيق مصالح الدارين، ولكن إذا ساد في نفوس الناس الميل إلى الدنيا، وتركوا حظًّا مما أمروا؛ فنتيجته الخلاف والخصومة والكراهية.

٨. يجب على الدعاة ورؤساء الأحزاب السياسية، والمهتمين بهذا الموضوع، بيان خطورة هذه الأمور، والدعوة إلى التآلف والتآزر على أساس الدين، ونبذ العصبية بجميع أشكالها، وتقوية رابطة الزوجية على المودّة والرحمة.

٩. أهمية المقاصد في حفظ بناء الأسرة من التفكك، وذلك بجلب المصالح ودرء المفاسد.

المصادر

Al-Bukhārī, Muḥammad bin Ismāʿīl. 2002. Ṣaḥīḥ al-Bukharī. Bayrūt: Dāru al-Kutubi al-Ilimiyyah.

Al-Fayrūzaābādī, Muḥammad bin Yaʿqūb. 2003. Al-qāmūs al-Muḥīṭ. Taḥqīq: Muḥammad ʿabdu Al-Raḥmān al-Ma ʿashliy. Bayrūt: Dāru Iḥyāi al-Turāthi al-ʿarabī.

Al-Fayyūmiyy, Aḥmad bin Muḥammad. Al-Misbāḥu al-Munīr fī gharībi al-Sharḥi al-Kabīr. Bayrūt: Al-Maktabah al-ʿilmiyah.

Al-Ḥalwi, Ghādah Fāyir Maḥmūd. 2015. Al-Sakīnat fī aḥkām al-usrat wawasāiliha: dirāsatan fiqhiyyah maqāṣidiyyah. Risālatu al-duktūrāh al-jāmiʿatu al- slāmiyyah al-ʿālamiyyah Mālīziyā, Kuliyatu maʿārif al-waḥyi wa al-ʿulūm al-insāniyah

Al-Jundiyyi, Samīh ʿabdu Al-Wahāb. 1429H. Ahamiyyatu Al-Maqāṣid fīʿ al-sharīʿt al-islāmiyyah. Bayrūt: Muassassatu Al-Risālat nāshirūn.

Al-Maḥdhūrī, Sulaymān ʿumar Nāsir. 2014. Zenjibār fī al-ʿaḥdi Al-Sayyd Saʿīd bin Sulṭān. Masqat: Nādīy Thaqāfī.

Al-Najjār, ʿabdu al-Majīd. 2012. Maqāṣidu al-Sharīʿḥ biabʿād jadīdah. Tūnis: Dāru al-Gharb al-Islāmiyy.

Al-Nnasāiyyi, Aḥmad bin Shuʿaybu. 1406H. Sunan Al-Nnasāiyyi. Ḥalab: Maktabu Al-maṭbūʿāt al-islāmiyyi

Al-Qurtubiyyi, Muḥammad bin Aḥmad. 1384H. Al-Jāmiʿ liahkāmi Al-Qurān. Al-Qāhirah: Dāru al-Kutubi al-miṣriyyah.

Al-Raysūn, Aḥmad. 1995. Naẓariyat al-Maqāṣid ʿnida al-Imām Al-Shāṭibiyyi. Ḥayrundon Fīrjītiyā: Al-Maʿhadi al-fikrī al-Islamī.

Al-Shādhiliy, Aḥmad Nabīl Saʿd. 1989. Aḥkāmi al-Usrat fī al-Fiqhu al-Islāmī. Cairo: Dāru al-Naḥḍah al- Islāmiyyah.

Al-Shaʿāl, Muḥammad Khayri. 1432H. Al-daurat al-tāhiliyyat lilḥayāt al-zawjiyyah. Dimishq: Dāru al-fikr.

Al-Shirbīniy, Muḥammad bin Muḥammad al-Khaīṭb. 2006. Mughnī al-Muḥtāj. Taḥqīq: Muḥammad bin Muḥammad Tāmir. Cairo: Dāru al-Ḥadīth.

Al-Ṭwaybiy, ʿukāshah ʿabdu Al-Mannān. D.T. Al-zawāji al-mithāliyi. D, M: Maktabatu al-turāthi al- slāmiyyi.

Al-Zuḥayliyyi, Wahbat. 1428H. Al-Fiqhu al-islāmiyyi wa adillatuh. Dimishq: Dāru al-fikr.

Bakar, Sayyid ʿabdu al-Majīd. 1405H. Al-aqaliyāt al-Muslimah fī Ifrīqiyā. Idāratu al-Ṣṣaḥāfah birābiṭat al-ʿālami al-Islāmī.

Butahe, Fidelis Butahe. 2016. “Pemba hali si shwari CUF-CCM hawazikani”. Retrived on 6 November 2017. From http://www.mwananchi.co.tz/habari/Pemba-hali-si-shwari-CUF--CCM-

Malengo, Faki Ali. 2017. "The role of Islamic Religious Teachings in Social Integration in Zanzibar: A case of Marriage Institution". JASOC: Journal of Education and Social Sciences, Vol:7(1). pp. 275-282.

Mngodo, Esther Mngodo. 2014. "SPECIALREPORT: Concern as divorce rate in Zanzibar nears 32pc". Retrived on 23 March 2017. From http://www.thecitizen.co.tz/News/national/SPECIAL-REPORT--Concern-as-divorce-rate-in-Zanzibar-nears-32pc/1840392-2565366-12hv7mtz/index.html.

Mohamed, Makame Haji. 2012. The legal and social implication of forced marriage in Zanzibar: Towards proposing Islamic Family Law act. Phd Thesis, International Islamic University Malaysia.

Muḥammad, Jamīlah. Zanzibar Female Lawyers Association (ZAFELA), Personal interview with researcher in her office at the Unguja Island at 9:00am, 19 January 2017.

Musṭafā, Ibrāḥim Musṭafā, Al-Ziyāt, Aḥmad and Muḥammad Al-Najār. Al-Muʿjamu Al-Wasīt. Taḥqīq: Mujmaʿ Al-Lughah Al- ʿrabiyyah. Dāru Al-Daʿwah

Mwamvuli wa Jumuiya Zisizokuwa za Serikali Zanzibar (ANGOZA) (2007), Mkakati wa Kukuza uchumi na kupunguza Umaskini Zanzibar (MKUZA). Retrived on 24 April 2017. From http://www.hakikazi.org/papers/mkusa-plain-kiswahili.pdf.

Mwinyi, Talib Haji. 2012. "The role of Sulh Towards the Process of Reducing the Rate of Divorce in the Kadhi' Courts in Zanzibar: Following the Malaysian Model". AJBAS: Australian Journal of Basic and Applied Sciences. Vol. 6(11): pp. 166-178.

Mwinyi, Talib Haji. 2013. The study on the administration of practices of ancillary matter after divorce under Kadhis' court in Zanzibar. Phd Thesis, International Islamic University Malaysia.

Personal interview with researcher at Madrasa Al-Inṣaf, Magomen area at the Unguja Island at 2:22pm, July 19, 2017.

Said, Muhibu Said. 2013. "Matokeo ya Sensa idadi ya watu yamtisha." Retrived on 24 April 2017. From http://zanzibarnikwetu.blogspot.my/2013/01/matokeo-ya-sensa-idadi-ya-watu-yamtisha.html .

Said, Salma Said. 2015. "The male's system was oppressed by women during the Zanzibar General Election". Retrived on 24 March 2017. From http://www.mwananchi.co.tz/habari/Mfumo-dume-ulivyowakandamiza-hawazikani/1597578-3236188-7ljf6kz/index.html.

Ghassany, Harith. 2010. Kwaheri Ukoloni Kwaheri Uhuru. Library of Congress Cataloging-in-Publication Data.

Ibnu Al- Ḥumām, Muḥammad bin ʿabdu Al-Wāḥid. 1415H. Sharḥ Fatḥu Al-Qadīr. Bayrūt: Dāru al-Kutubi al-Ilimiyyah.

Ibnu Khaldūn, Waliyyu Al-dīn ʿabdu Al-Raḥmān Muḥammad. 2004. Muqaddimat Ibnu Khaldūn, Taḥqīq: ʿabdallah Al-Darwīsh. Dimishqa: Dāru yaʿkūb.

Ibnu Mājah, Muḥammad bin Yazīd. 1420H. Sunan Ibnu Mājah**.** Bayrūt: Dāru al-maʿrifah.

Ibnu Quddāmah, ʿabdallah bin Aḥmad bin Muḥammad. 1992. Al- Mughnī. Taḥqīq: ʿAbdallah bin ʿabdu al-Muḥsin al-Turkī. Al-Riyāḍ: Dāru ʿālami al-Kutub.

Ibnu ʿĀbidīna, Muḥammad Amīn bin ʿumar bin ʿabdu al-ʿazīzi. 1992. Radu al-Mukhtār ʿalā al-Duri al-Mukhtār. Bayrūt: Dāru al-Fikr.

Ibnu ʿĀshūr, Muḥammad bin al-Ṭāḥir. 2001. Maqāṣidu al-Sharīʿh al-Islāmiyyah. Taḥqīq: Muḥammad al-Ṭāḥir al-Mīsāwī. Al-Urdun: Dārual-Naffāis.

Issa, Mzuri Issa. 2015. "Scores of women 'divorced or abandoned' for voting in Tanzanian election". Retrived on 23 March 2017. From http://www.independent.co.uk/news/world/africa/scores-of- zanzibar-women- forcibly-divorced- for-voting-in-tanzania- elections-a 6765996. html.

Issa, Mzuri Issa. 2015. "Scores of women 'divorced or abandoned' for voting in Tanzanian election". Retrived on 23 March 2017 From https://www.theguardian.com/world/2015/dec/08/scores-of-women-divorced-or-abandoned-for-voting-in-tanzanian-elections.

Khalāf, ʿabdu Al-Wahāb. 1357H. Aḥkām al-aḥwāl al-shakhṣiyyah fī al-sharīʿt al- slāmiyyah. Al-Qāhirah: Dāru al-Kutubi al-miṣriyyah.

Khalāf, ʿabdu Al-Wahāb. 1928. Aḥkāmi al-Aḥwāl al-shakhṣiyyah fī al-shariʿah al-Islāmiyyah. Cairo: Dārual al-Kutub al-Maṣriyyah.

Kituo cha Katiba, 2011. Shirikisho Ndani ya Shirikisho, mhariri; Frederick Jjauko & Godfrey Muriuki, Fountain Publishers, Kampala.

Makoye, Kizito Makoye. 2015. "Scores of Zanzibar wormen forcibly divorced for voting in Tanzania elections", Retrived on 23 March 2017. From http://www.independent.co.uk/news/world/africa/scores-of-zanzibar-women-forcibly-divorced-for-voting-in-tanzania-elections-a6765996.html.

wanawake/1597578-3003744-5btj5g/index.html.

Sayyid Qutubi. 1412. fī ḍilal Al-Qurān. Bayrūt: Dāru al-shurūk.

Sheriff, Abdul. 2001. Race and Class in the Politics of Zanzibar. Africa Spectrum: Institute of African Affairs at GIGA. Vol. 36 (3) pp.301-318.

Stiles, Erin E. 2012. "The Law of Marriage: Sexuality, Impotence and Divorce Suits in Zanzibar's Islamic Courts". Dosseir: Journal of Women Living Under Muslim Laws. Vol: 32-33. Pp. 59-77.

Stiles, Erin. 2005. "Muslim women and divorce in Rural Zanzibar". Africa: Journal of the International Africa Institute. Vol.75(4), pp. 582-598.

Stockreirer, Elik E. 2015. Islamic Law, Gender and social Change in post-abollition Zanzibar. Cabrige University Press.

Taqrīr ḥuqūq al-Insān. 2010. Al-Taqrīr al-Quṭriyyi ḥawla al-Ṭasalsul al-Zamaniyyi liḥuqūq al-Insān. Tanzāniyā: Maktab al-dīmuqrāṭiyah waḥuqūq al-Insān wa al-ʿmal.

ʿAṭwiyyah, Jamāl al-Dīn. 2003. Naḥw tafʿīl maqāṣid al-sharīʿt. Dimishq: Dāru al-fikr.

ʿAwdat, ʿabdu Al-Qādir. D.T. Al-tashrīʿ al-jināiyyi al-islāmiyyi. Bayrūt: Dāru al-Kutubi al-ʿarabiy.